

التقييم الأول للمحيط تحت رعاية الأمم المتحدة

تحت رعاية الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة وعمليتها المنتظمة للتقارير العالمية والتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، في 23 ديسمبر 2015م، القرار رقم 235/70 حول "المحيطات وقانون البحار" الذي رحبت فيه مع التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية ووافقت ملخصه. وأنها تتضمن عمليتها المنتظمة للتقارير العالمية والتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

يعد التقييم المتكامل العالمي الأول للبيئة البحرية، يعرف أيضاً باسم "التقييم العالمي الأول للمحيطات"، نتائج الدورة الأولى للعملية المنتظمة للتقارير العالمية والتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، بما فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

أنه يوفر الأساس العلمي المهم للنظر في قضايا المحيطات من جانب الحكومات، والعمليات الحكومية الدولية، وجميع صانعي السياسات وغيرهم من المعنيين في شؤون المحيطات. ويهدف التقييم إلى تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وينشأ الأساس للتقييمات المستقبلية. مع التقييمات المستقبلية والمبادرات ذات الصلة، سوف يساعد في تنفيذ جدول الأعمال 2030م الذي تم اعتماده حالياً للتنمية المستدامة، وخاصة أهدافه المتعلقة بالمحيطات.¹

ويشمل التقييم جميع القضايا المتعلقة بالمحيطات التي تتكون من سبعة أجزاء وخمسة وخمسين الفصول. ويشمل جزء التقييم الأول - ملخص - عشرة مواضيع: تغير المناخ، والاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، وأهمية الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، وأنماط التنوع البيولوجي والتغيرات التي طرأت عليها، والضغوط نتجت عن الاستخدام المتزايد لمساحة المحيط، والتهديدات التي تشكلها التلوث المتزايد، وآثار التأثيرات المتراكمة، عدم المساواة في توزيع المنافع من المحيط، وأهمية إدارة متماسكة للتأثيرات البشرية على المحيط، ومشاكل التأخير في تنفيذ الحلول المعروفة.

¹ مقدمة من قبل الأمين العام، الأمم المتحدة في وثيقة تقييم بعنوان، " التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية"

كما تم إنشاء موقع (www.worldoceanassessment.org) لإتاحة المعلومات حول التقييم وتوفير وسائل الاتصال بين أعضاء مجموعة الخبراء وتجمع الخبراء.

وسيتم اعتراف عملية منتظمة في إطار الأمم المتحدة باعتبارها الآلية العالمية لأجل استعراض حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وذلك على أساس مستمر ومنتظم من خلال توفير تقييمات منتظمة على الصعيدين العالمي وفوق الإقليمية ووجهة النظر المتكاملة للجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

سي دعم مثل هذا التقييم في اتخاذ القرارات المستنيرة، وبالتالي يسهم في إدارة الأنشطة البشرية بالطريقة المستدامة التي تؤثر على المحيطات والبحار، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك والمبادرات الدولية المنطبقة. فإن هذا تسهل تحديد الاتجاهات وتمكين الردود المناسبة من قبل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة. ان عملية منتظمة ستعزز وتسهل المشاركة الكاملة للبلدان النامية في جميع أنشطتها. سيعترف نهج النظم الإيكولوجية باعتباره إطاراً مفيداً لإجراء تقييم متكامل.

وكانت مهمة الدورة الأولى من العملية المنتظمة (2010-2014) إنتاج التقييم العالمي للمحيطات. تحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المخصص الجامع لإشراف وتوجيه عملية منتظمة، ومجموعة من الخبراء لإجراء عمليات التقييم في إطار العملية المنتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجموعة أكبر بكثير من الخبراء لمساعدة فريق الخبراء في عمليات التقييم وتقديم مراجعة النظراء الفعالة لضمان الجودة العالية للنتائج. حيث أن الفريق العامل يجتمع مرة واحدة في العام، كما تم إنشاء مكتب يتألف من خمسة عشر دولة عضواً، يمثلون المجموعات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، لفترات ما بين الدورات.

وفي هذا القرار رقم 70/68 الذي اعتمد في 9 ديسمبر 2013م، اتخذت الجمعية العامة الملاحظات التوجيهية للمساهمين الذين احتضنهم مكتب الفريق العامل المخصص الجامع (A/68/82 and Corr.1, annex II). وفي هذه التوجيهات، جاء الذكر أنه من المتوقع من المساهمين أن يعملوا بصفاتهم الشخصية كخبراء مستقلين، وليس كممثلين لأية حكومة أو أي سلطة أخرى أو منظمة. لا ينبغي لهم أن يلتمسوا أو يقبلوا تعليمات من خارج العملية المنتظمة بشأن العمل على إعداد التقييم، على الرغم من أنهم أحرار

في مشاورات واسعة النطاق مع غيرهم من الخبراء ومع المسؤولين الحكوميين، من أجل التأكد من أن مساهماتهم ذات المصادقية والشرعية وذات الصلة.

وقد صممت الجمعية العامة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب الشؤون القانونية، والأمم المتحدة، لتكون بمثابة أمانة عامة لعملية منتظمة وانها تحافظ على موقع منفصل² عن عملية منتظمة، بما في ذلك أرشيف الوثائق ذات الصلة.